

المتغيرات السياسية وأثرها على السيادة الوطنية

أ.د. هشام حكمت عبد الستار

الباحث محمد صالح النجار

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

المقدمة:

تمثل السيادة الوطنية (سلطة الدولة المطلقة) في الداخل، واستقلالها في الخارج وتمتلك الدولة سلطة الهيمنة فوق اقليمها وافرادها، كما انها مستقلة من اي سيطرة خارجيه، كما تعد السيادة اعلى درجات السلطة فهي تمارسها لحفظ النظام وتنظيم الامور داخليا وخارجيا، لكن هناك متغيرات سياسية اثرت بمجملها على السيادة الوطنية والامن الوطني، لذلك قسم هذا البحث الى مطلبين، هما المتغيرات البنوية والمتغيرات الأمنية.

المطلب الأول: المتغيرات البنوية:

وهي المتغيرات التي اثرت كثيرا على بناء ومستقبل الدولة الوجودي من خلال التأثير على الواقع ومضمون مبدا السيادة، الامر الذي يتوجب دراسة حاله السيادة الوطنية، التي تعرضت للاختراق بسبب العديد من التحديات التي من ضمنها:

أولاً: العولمة السياسية وأثرها على الامن الوطني:

يرتبط مفهوم العولمة السياسة بظهور مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية، وبدأت تنافس الدول في المجال السياسي، ولها دور كبير في الكثير من القضايا على الساحة العالمية السياسية، ومن ابرز هذه القوى والتكتلات (الاتحاد الأوربي) الذي يقوم بالأساس على تخلي دول الاتحاد الاوربية طوعاً عن بعض من مظاهر سيادتها لصالح كيان إقليمي موحد يتجه نحو الاتحاد السياسي والأمني، إضافة الى المؤسسات التجارية والمالية والشركات العابرة للقارات، ومنظمات حقوق الانسان مثل (منظمة العفو

الدولية) التي أصبحت تعمل بشكل مستقل عن الحكومات والدول ليصب ذلك في بروز (الحكم العالمي) الذي يعدُّ الهدف الأساسي للعولمة السياسية.

لقد تغير مفهوم الدولة التقليدي ولم يعد للدولة السيادة المطلقة على اقليمها نظراً لوجود بعض التحولات الجزرية التي تحول دون وفاء الدولة بالتزاماتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وذلك بالنظر لتفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية التي أسهمت بشكل كبير في انكماش الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة كفاعل دولي في تهيئة المواطن مع بنية الواقع المعلوماتي الدولي والمحلي، وعلى ذلك سيتم دراسة العولمة السياسية على الشكل الآتي^(١):

١- ماهية العولمة السياسية:

تعد العولمة السياسية أكثر الأبعاد حيوية وحركية، أنها لا تقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدول بجعلها أكثر ارتباطاً بمحورية الانسان وحقوقه بل هي أحد أنماط التفاعل السياسي الداخلي الوطني الذي يرتبط بشكل أساسي ومصلي في زيادة الامن الوطني للدولة^(٢)

يرى ((جان آرت شولت)) ((Jan Art Scholt)) ان العولمة السياسية تقدم إمكانيات وفرص للتحول الديمقراطي في إطار انها انهدت سيادة الدولة، وثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة الوطنية والديمقراطية، والذي كرس ما يمكن تسميته السيادة الجديدة (New Sovereignty)^(٣) من خلال عدة ملامح منها:

أ- تغيير المفهوم التقليدي للدولة فلم يعد للدولة سيادة مطلقة على اقليمها فثمة وجود بعض التحولات الجزرية على مختلف الأصعدة في المحيط الدولي والذي يحد من قدرات الدولة ومنها سيطرتها الأمنية.

ب- وجود شبكة من القوى العالمية والتكتلات الإقليمية والمحلية التي تتنافس الدولة لاسيما فيما يرتبط بميكانيزمات صناعة القرار السياسي.

ج- أحدث تفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية واختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة، كفاعل دولي، تتمثل في ضرورة تهيئة المواطن وتكيفه مع بنية الواقع المعلوماتي^(٤).

ويرى زيغينو برجنسكي الى ان العولمة السياسية هي من أكثر المفاهيم شيوعاً خصوصاً في الاعتماد الدولي والتبادل الشامل وثمت تحول في ولادة عملية سياسية عالمية جديدة وفي ظل العولمة يزداد الفصل ما بين ما هو داخلي وما هو خارجي، ان العولمة السياسية هي من أكثر المفاهيم شيوعاً وخصوصاً في الاعتماد الدولي وتبادل الشامل، وثمة تحول في ولادة عملية سياسية عالمية جديدة، ذلك انه في ظل العولمة يزداد الفصل بينما هو داخلي وما هو خارجي، حادثه تزداد قوه العامل الخارجي في ظل الضعف والوهن العامل الخارجي وبالتالي يزداد الضغط على الدولة ومؤسساتها^(٥).

يقول ((ريتشارد فولك)) ((Richard Falk)) في كتابه (نحو سياسة عالمية جديدة) ان الدولة التي كانت في الغالب موحده، مركزيه، في كل نشاطاتها وتشريعاتها وقراراتها، أصبحت الان كما يوضح مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في هذا العالم الذي يزداد انكماشاً وتربطاً، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما ينتشر انتشاراً سريعاً الى كل العواصم ويكون له تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية^(٦).

وثمة اتجاه اخر يرى ان العولمة السياسية تعني ان الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي حيث يرى السيد أحمد عمر وانه توجد الى جانب الدولة هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولي وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي^(٧) لكل المجتمعات القريبة والبعيدة، وهذا يعني ان مبدأ السيادة اخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف المجالات، و من ثم انتقال لسلطة الدولة واختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها بحيث أصبحت نظرية السيادة لا تتفق مع التطورات الحاصلة في العالم^(٨).

ويرى حسنين إبراهيم توفيق انه وعلى الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي وبعض الممارسات العلمية الا ان السياسة

الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من الدرغماتية السياسية التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم تردها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها^(٩).

يمكن القول ان العولمة السياسية ارتبطت بمجموعة من القضايا والمشكلات العالمية والتي لم تعد قضايا محلية بل هي عالمية في أسبابها وحلولها وفي مقدمتها الإرهاب والامن الدولي وقضايا البيئة والتلوث البيئي، فكل قضية تبرز أهميتها على المستوى العالمي ترتبط بمصالح وفواعل عالمية لتصبح قضايا حقوق الإنسان والحكم الصالح والتحول الديمقراطي في ظل ازمة الدولة وتلاشي مفهوم السيادة.

٢- ابعاد العولمة السياسية: افرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور العولمة السياسية وهي كالتالي:

أ- تتعامل سياسة الولايات المتحدة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية بازواجيه تامة، حيث يرى ازدياد اهتمامها بهذه القضايا على صعيد الخطاب الرسمي، لكنها تضرب هذه المبادئ وتضحى بها في حال تعارض ذلك مع مصالحها.

ب- ان إمكانية تحقيق الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو محدودة، فما تزال التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية قائمة، خصوصاً في بلدان دول ما قبل الحداثة وان بعض الدول فيها ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية وهذا يمثل عدم الاستقرار في النظام العالمي.

ج- استمرار الدولة رغم العولمة كوحده رئيسية في العلاقات الدولية، وتعززت الدولة بأساليب تكيف جديدة تجعلها فاعلاً أساسياً مستمراً في العلاقات الدولية.

د- تحول أساليب إدارة الإقليم الوطني من الأساليب المركزية الى الأساليب اللامركزية ومن التنظيم الهرمي الجامد، الى التنظيم الشبكي التفاعلي الديناميكي.

هـ- الاخذ بمبدأ الحكم الراشد والشفافية والنزاهة السياسية في إدارة الشأن العام وتنمية الموارد الاقتصادية بعيداً عن الفساد بكل انواعه، مع زيادة المشاركة السياسية لأوساط واسعه بعد احتكار السياسيين^(١٠)

٣- تداعيات العولمة السياسية: على الامن الوطني والسيادة الوطنية: هناك من يرى ان من أولى تداعيات العولمة السياسية في هذا الجانب هو فقدان الدولة الكثير من وظائفها وذلك لان العولمة سعة منذ بداية ظهورها الى تحويل السلطة من الدولة الى المؤسسات العابرة للقارات وهذا ما أفقد الدولة مصداقيتها لدى مواطنيها، وهذا ما سبب حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني لدرجة ان الدولة أصبحت عاجزة عن التصدي للسياسات المفروضة من الخارج^(١١).

ولكن ثمة رأي مقابل لما تقدم، حيث يركز بعض الباحثين على التداعيات التي يمكن ان تنشأ جراء العجز الديمقراطي، فشعور المواطن بالاستلاب من الممكن ان يحدث تراجعاً نحو:

أ- السياسات الحمائية على المستوى الاقتصادي.

ب- صعود قادة شعبيين على المستوى السياسي، وهذا ما يهدد بظهور أنظمة شمولية تهدد السلم والاستقرار على كافة المستويات.

وخير دليل على صعود أصوات التيارات ((الشعبوية)) في استحقاقات انتخابية عديدة مثل الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي Brexit مروراً بحملة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وانتهاء بالاستفتاء الدستوري بإيطاليا الذي ربما يمهد لخروجها منذ الاتحاد الاوربي^(١٢)

ان الوضع الحالي يمكن ان يوصف كما ورد في مقال ((التحدي الشعبي)) للمفكرة البلجيكية (شانتال موف (Chantal Mouffe)) الذي تصفه ب((ما يعد الديمقراطية)) وذلك للتوتر البنيوي ولأضعاف القيم الديمقراطية نتيجة لتحقق ((الهيمنة الليبرالية الجديدة)) واختفاء الفضاءات الجدلية ، وانطلاقاً من مبدئية ((التحديث)) الذي تفرضه العولمة قبلت الأحزاب الديمقراطية الليبرالية املاءات الرأسمالية، وتصدير نموذج موحد من النظام السياسي لكل بلدان العالم بالموازاة مع تحول مفهوم الدولة في ظل العولمة

السياسية وبروز مقولات من قبيل ((نهاية التاريخ، ونهاية الأيديولوجيان ونهاية السياسة ونهاية الدولة الوطنية)) التي تعتبر تحولات جديدة غير مسبوقه ليبرز لنا فكرة ((المواطنة العالمية، والهوية الإنسانية، الانتماء والوعي الكوني، وهذا ما يجعل الفرد يتقبل ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي اخذ يحل محل المجال السياسي المحلي))^(١٣).

بالنتيجة يمكن القول ان العولمة السياسية تتجه الى تشكيل نظام دولي جديد تقوده الدول الغربية مبني على تصور سياسي موحد قوامه حقوق الانسان العالمية الجامعة بين للديمقراطية التشاركية والحكم الراشد ودولة القانون.

ثانياً: الهجرة والهجرة غير الشرعية ((المواطنة ما بعد الوطنية)):

تعد الهجرة وخصوصاً ((الشرعية وغير الشرعية)) ظاهرة معقدة ذات اشكال متعددة ينتجها المهاجرون غير الشرعيون، وتعرف على انها ((تلك الظاهرة المعقدة والمتطورة التي تدل على الفعل غير المشروع او السري الذي يرتكبه الافراد والجماعات المهاجرة بعدم احترامهم قواعد القانون الداخلي والدولي^(١٤)، بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم وكذلك تلك المتعلقة بدخولهم واقامتهم في الدول التي يقصدونها، سواء كانت هذه الهجرة مباشرة او هجرة سرية غير مباشرة((هجرة عبور)) وتكون عن طريق افراداً وجماعات منظمة كالتي تنشط في الاتجاه بالبشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية^(١٥). كما تعرف الهجرة السرية ايضاً على انها ((حركة التنقل او الإقامة او العمل التي لا تحترم القواعد القانونية في البلد الأصل وبلد العبور فبالنسبة للبلد المقصد فان المهاجر اليها لا يملك رخصه او وثائق أساسية محددة في القوانين للدخول او الإقامة او العمل اما فيما يخص البلد الأصل فهذا يعني ان الافراد المهاجرون يعبرون الحدود الدولية من دون جواز سفر أو بوثائق مزورة وهذا ينطبق على الاتجار بالنشر وتهريب المهاجرين^(١٦).

اما فيما يخص سياق ظهور مفهوم (المواطنة ما بعد الوطنية) فان هذا المفهوم ارتبط بسياق عالمي اتسم بنمو متعاظم للتفاعلات عبر الوطنية بمختلف ابعادها، ويمكن تحديد اهم ملامح السياق العالمي الذي ظهرت في خضم (المواطنة ما بعد الوطنية)^(١٧) في العناصر الآتية :

١ - اتساع حقوق المهاجرين المكتسبة عالمياً: تشهد العقود الأخيرة نمواً في مستوى ونوعية الحقوق التي بات يتمتع بها المهاجرون، وترتكز هذه الحقوق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي قيدت الى حد ما سلطة الدولية في مراقبة الهجرة، ورفعت من مستوى حقوق المهاجرين كماً ونوعاً، ومن أبرز هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية الدولية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨: كانون الأول: ديسمبر ١٩٩٠ الخاصة بحماية جميع العمال المهاجرين وافراد عائلاتهم (تر، ١٨٥:٤٥)^(١٨).

كما ان مزج معاهدات حقوق الانسان العالمية والقضاء الوطني اعطى المهاجرين المقيمين سنداً قوياً لضمان حقوقهم وحمايتهم، فعلى سبيل المثال عرقلت المحاكم الدستورية والإدارية محاولات المؤسسات التشريعية في كل من المانيا وفرنسا لتحديد التجمع العائلي، على أساس ان مثل هذا الشروط من شأنها خرق الاتفاقات الدولية، الى جانب تقييد المحاكم لسلطة الحكومات في فرض قيود على المهاجرين المقيمين، وبشكل مماثل قيدت سلطة الحكومات في منع الباحثين عند اللجوء من الدخول الى إقليم الدولة^(١٩).

وهكذا أصبحت الدولة مسؤولة امام المقيمين داخل اقليمها بناء على مبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان، فالفرد الذي يفترق الى مركز قانوني يحمي حقوقه بسبب وجوده خارج حماية دولته الاصلية يحق له الحصول على العضوية في دولة أخرى حتى يضمن حماية حقوقه، فان كان للفرد الخيار بين هذه الدولة او تلك للمطالبة بحمايته، فان الدول على العكس من ذلك لا خيار لها في حماية هذا الفرد فالدولة ملزمة بقبول هؤلاء الافراد تحت حمايتها، اذا اثبت هؤلاء الافراد اسباباً وجيهة لطلب هذه الحماية، كان

يكونوا في وضع خوف مبرر من الاضطهاد من الاجهزة الرسمية او غيرها في دولتهم الاصلية، وان دولهم غير قادرة او غير راغبة في حمايتهم^(٢٠).

٢- التوتر المتنامي بين ظاهرة الهجرة العالمية والسيادة الوطنية: تعزز ظاهرة الهجرة واللجوء بدرجة اكبر التوتر بين حماية حقوق الانسان والحفاظ على السيادة الوطنية، ويحتد هذا التوتر حين يتعلق الامر بالمهاجرين غير الشرعيين، لان وجودهم وحده داخل إقليم الدولة معناه تآكل السيادة^(٢١)، من جهة أخرى فان حصول المهاجرين واللجائين على حقوق واسعه يمكن ان يضعف من قيمة المواطنة، باعتبارها شرطاً لحيازة الحقوق، ذلك ان انتقاء بين المواطن الأجنبي في ممارسة الحقوق يفقد المواطنة قيمتها، على الأقل بمعناها التقليدي حيث لم يعد الانتماء الحصري الى دولة وطنية معينة يمثل القاعدة الوحيدة لاكتساب الحقوق وممارستها، بل ان كل القاطنين سواء كانوا مواطنين ام غير مواطنين يحق لهم المطالبة بحقوقهم^(٢٢).

يخلص منظور ((المواطنة ما بعد الوطنية)) الى ان الهجرة تقوض بشكل مؤكد الأساس التقليدي للعضوية في الدولة الوطنية، منذ ان أصبحت الحقوق يطالب بها لتمنع بناء على اقامة الفرد وليس بناء على مركز المواطن فحسب، وقد أدى هذا الى عدم التمييز بين (المواطن) و (الأجنبي)^(٢٣) كما يعتقد بها مناصرو ((الما بعد الوطنية)) ((post nationalism))^(٢٤).

ان العمل الجماعي للمهاجرين يلعب دوراً فعالاً في الغاء حدود الدولة الإقليمية وتجاوزها، حيث أتاح اتساع الاتصال وتطور وسائل النقل للمهاجرين والحفاظ على روابط وثيقة مع بلدانهم الاصلية، حتى أصبحت جماعات المهاجرين تأخذ شيئاً فشيئاً خاصية الشتات المرتبطة على المستوى الوطني مما عرض الدولة الوطنية لتحديات خطيرة، تؤثر بشكل عميق على وظائفها، وأصبحت مهددة بشكل جدي، ويلاحظ غير ذلك سيوررتين واسعتين تحدان من هذا التطور وهي^(٢٥):

أ- تعرض مركز الدولة الوطنية للتفويض من الخارج عبر قوى العولمة التي حولت مركز القوة من المستويات الوطنية الى المستويات ما بعد الوطنية.

ب- تعاني مشروعية الدولة الوطنية وسلطتها وقدرتها الاندماجية من ضعف متواصل من الداخل بسبب التعددية المتنامية للمجتمعات الحديثة^(٢٦).

ثالثاً: الدولة العابثة وأثرها على السيادة الوطنية والأمنية:

تعد الأناركية^(*) في العلاقات الدولية التي تتسم بعدم الاستقرار، إضافة الى ثورة المعلومات التي يتسم بها عصرنا الحديث وما تنتج عن ذلك من تطورات في مجال المعرفة العلمية والتكنولوجية المتطورة التي دفعت باتجاه تواتر المعلومات وتدفعها بشكل هائل لتصبح الواقعية العقلانية امراً ضروريا لصانع القرار الذي يواجه المتغيرات الدولية فلا بد من وجود الادراك والواقعية في أي نشاط او تصرف لضمان اختيار البديل الأفضل بعيداً عن المثالية والخيال حيث ان اللاعقلانية والفوضوية تعتبر انعكاساً لهشاشة النظام السياسي وصانع القرار وعدم ادراكه بالموضوع الذي يقوده حتماً للفشل^(٢٧).

١- مفهوم الدولة العابثة: ان مفهوم (الدولة العابثة) غير موجود في ادبيات العلوم السياسية، لكن هنالك دراسات عديدة اخذت بعض التوصيفات تارة ما هو معياري وتارة ما هو اعلامي، ليظهر مفهوم الدولة(الفاشلة) او (الدولة المارقة) ليصبح ذلك امر فرضته طبيعة الدولة الفوضوية (Anarchial State) على النسق الدولي الراهن^(٢٨).

يمكن القول ان الدولة العابثة وهي ممارسة دولة ما لدور معين (عبيثي) حيث ان توفر الإمكانيات الكبيرة والمتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي اليه، لتتحرك على نحو يجعلها محور للتفاعلات ضمن الإقليم، فتؤثر في أنماط التحالفات، لتوجه النظام الإقليم وتقوده نحو اهداف موضوعه مسبقاً ضمن تطوراتها كما انها توظف ثقلها الإقليمي في التحرك خارج اقليمها معززة مركزها الدولي مستثمرة إياه في تحقيق مكاسب إقليمية، وكل ذلك يكون على حساب امن وسيادة الدول داخل المنظومة

الإقليمية، وهذا يحتاج ان تقوم الدولة بتحريك نشط في مجال منع حل المشاكل واثارها لدولة او اكثر سواء في محيطها الإقليمي او خارج نطاقه (٢٩).

ويعمل صانع القرار السياسي في (الدولة العابثة) على خلق المتاعب للأطراف لمنعهم من التوصل الى حل ما يوضح العقبات اما مهمة، كالقيام بالتحريض على الثورة في دول معينة او دعم لحركات انفصالية في مناطق مختلفة وقد قامت كوبا بهذا الدور بنجاح حيث ظلت لعقود عديدة مصدر ازعاج للولايات المتحدة الامريكية وامنها القومي في نصف الكرة الغربي وكان فدل كاسترو يقوم بدور عبثي نشط في تشجيع حركات التمرد على السلطة التي تعتبر مركز السيادة في كل من نيكاراغوا والسلفادور (٣٠).

من خلال ما تقدم يمكن وضع مجموعة من التوصيفات المفاهيمية للدولة العابثة، فهي تلك الدولة التي تتعرض للشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما وتقوم بالضغط عليها لفرض او تغيير سياسة معينة تتناسب مع مصالحها، كما تعرف ايضاً على انها الدولة التي تمارس ادوار خارجية صراعية توسعية طامحة للهيمنة وتوظيفها لكل الوسائل المتاحة لغرض إيجاد مكانة لها على الساحة الدولية (٣١).

وثمة توصيف آخر للدولة العابثة، بأنها الدولة التي تستفيد من مستوى التأثير الذي تملكه نحو التأثير في طبيعة الهياكل التفاعلات القائمة في دولة اخرى تحقيقاً لغاياتها (٣٢).

٢- أهداف الدولة العابثة: قبل الدخول في ثنايا السلوكيات المتبعة من قبل الدولة العابثة، حيث لا بد من استعراض أبرز الأهداف التي ترنو نحوها وثمة تأكيد على ان ذلك سيسهم في مرآة السلوكيات التي تضعها الدولة العابثة من مخرجات سيكون أثرها سلبياً على مستقبل سيادة وامن الإقليم وعليه سيكون الانطلاق من توصيف هذه الأهداف لمدخل التحليل سلبياً على مستقبل سيادة وامن الإقليم وعليه سيكون الاطلاق من توصين هذه الأهداف كمدخل لتحليل سلوكياتها وهي:

أ- الهدف الدفاعي: يتمثل في منع أحداث تغيير في توازن القوى الموجودة لأنه سيلحق الضرر بمصالح الدولة العابثة، خاصة إذا كانت تقاسمها الجوار الجغرافي، ويتمثل لنا ذلك في الشرق الأوسط (السعودية واليمن)، (مصر شمال افريقيا، تحديداً ليبيا) (٣٣).

ب- الهدف الهجومي: ويتمثل ذلك بأحداث تغيير في توازن القوى الموجودة والعمل على المساهمة في عملية تغيير او اضعاف أنظمة الحكم بطريقة تضمن أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية للدولة العابثة وهذا ما نجد تطبيقاته ما تقوم به إيران في العراق وتركيا في سوريا (٣٤).

٣- سلوكيات الدولة العابثة: ثمة سياسات عده تلجأ لهذه الدولة ذات السلوك العابث في انتهاجها بغيت تحقيق اهدافها والدفاع عن مصالحها وكل التالي:

أ- تحفيز الصراع العرقي والهوياتي: حيث تقوم الدولة العابثة على فعل شرح حاد داخل المنظومة الاجتماعية على طريق المذهبية والقومية واستراحة الازمات داخلياً بما يتناسب مع مصالحها والعمل على تفعيل صراع العصبية الذي يهدف الى ضرب الدولة بجميع مؤسساتها من خلال جعل الولاءات لشخص وقبائل وقوميات وطوائف ومذاهب ورجال دين، بدل ان يكون الولاء للوطن، فتعمل على تقزيم الهوية الوطنية واثارة صراع العصبية فكل ذلك يؤدي الى استنزاف الموارد ودمار المجتمع المدني وانهايار السلطة والسيادة وبالتالي كل ذلك يخلف وراءه مجتمع ينوء تحت ثقل التشطي الشديد نتيجة الانكفاء نحو الهويات الفرعية، ومن ثم سوء ازمة الثقة بالهوية الوطنية (٣٥).

ب- دعم جماعات دون الدولة (تهجين الامن): تعمل الدولة العابثة على تهجين الهياكل الأمنية من خلال تفاهمات واليات تعاون ودعم للجماعات الثانوية في الدول المستهدفة التي تلنقي معها في التوجهات الأيديولوجية او القومية، وذلك لجعلها تابعة لها والعمل على استثمارها وتوظيفها في الوقت المناسب (٣٦).

ج- ادلجة الاعلام وتعيمنتة: تسعى الدولة العابثة الى استغلال كل الفرص الممكنة التي من شأنها ان تتدخل في شؤون الدول الأخرى من اجل خلق رأي عام موالي لها، حيث من الممكن ان تتجه نحو تعبئة

الإعلام عن طريق بث مواد إعلامية بخطابات تعزز الشعور الطائفي أو المذهبي مما يشكل صورة في ذهن المتلقي وبالتالي يؤدي إلى تكريس القوى العاطفية المصالح الفردية في إيجاد بيئة ثقافية يمكن استغلالها في تنفيذ ما تصبوا تبعاً لمصالحها لأن ذلك يسهم في إيجاد ولاءات جزئية تابعة لخارج الحدود وليس ولاء تابع للدولة^(٣٧).

من خلال ما تقدم شكلت ظاهرة الدولة العابثة أحد أهم الظواهر التي تصاعدت مؤشراتهما ومظاهرها ما بين اضطرابات سياسية وعنق متزايد وازمات أمنية وسياسية واقتصادية وانتشار للجماعات المتطرفة من الإرهاب، وتمثل هذه الظاهرة مصدر لعدم الاستقرار السياسي والأمني.

المطلب الثاني: المتغيرات الأمنية:

تعتبر سيادة الدولة في ظل القطبية الثنائية إبان الحرب الباردة مختلف عن سيادة الدول في ظل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وقد شهد النظام العالمي الجديد كما أطلق عليه الرئيس الأمريكي جورج بوش (New World order) الذي أطلق العنان لقوى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دون التقيد بأي قواعد أو أعراف دولية مما أظهر تصدع للقانون الدولي بعد تعرض لعدة انتهاكات صارخه ارتكبتها الولايات المتحدة في العديد من مناطق العالم وعلى الأخص في المنطقة العربية وتمثل ذلك بالغزو السافر للعراق دون سند من القانون الدولي والشرعية والدولية وادى ذلك إلى أعمال القتل وتدمير المؤسسات وإسقاط نظامه السياسي الذي نتج عنه بالضرورة سقوط النظام المجتمعي نتيجة لانعدام الأمن وغياب سلطة الدولة وسيادتها^(٣٨).

إن الأحداث التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، أظهرت بوادر تحول في مقاربة مفهوم السيادة في اتجاه تقييدها بشروط تختلف عن سابقتها وثمة ظهور جديد لشروط تنطلق طبيعتها من المتغيرات الأمنية المقاربة من الأمن الإنساني مروراً بالسياسي والاقتصادي وصولاً

الى العسكري، والغاية من تلك التدخلات تحويل السيادة من منطلق الحق المطلق الى منطلق الحق المسؤول^(٣٩).

يمكن القول ان المتغيرات الأمنية تظهر في التدخل الدولي واختراق السيادة والامن الوطني، وعلى ذلك سيتم الغوص في مفهوم التدخل مع بيان اهم صوره واشكالية وصولاً الى مبررات التدخل الحالية وأثرها على مفهومي الامن الوطني والسيادة الوطنية.

اولاً- مفهوم التدخل الدولي

ظهر مفهوم التدخل الدولي كأحد القيود التي تحد من حقوق الدولة في ممارسه سيادتها وفقاً لما حدده لها القانون الدولي من حقوق وواجبات دولية، اذ يعدُّ حق الدولة في الحرية من الحقوق الأساسية للدولة في ان تتصرف في شؤونها بمحض اختيارها من دون ان تخضع في ذلك لإرادة دولة أخرى، ويثبت هذا الحق كنتيجة لتمتعها بشخصية دولية ومركز سياسي يمنحها الحرية في ممارسة سيادتها، ولذا نجد ان حق الدولة في حريتها في التصرف وخاصة في ممارستها لسيادتها يخضع لعدة قيود ومن ضمن هذه القيود والتدخل ينظر اليه انه يتنافى مع احترام استقلال الدول وسيادتها^(٤٠).

يقصد بالتدخل الدولي تعرض دولة للشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى لإرغامها على تنفيذ او امتناع تنفيذ امر معين دون أي مبرر قانوني^(٤١)، وتلجأ الدول المتدخلة لفرض ارادتها على الدولة الأخرى من خلا استعمال سلطتها ونفوذها^(٤٢).

وعرف الفقيه الألماني ((شروب)) ((chirrup)) التدخل على انه ((قيام دولة بالتعرض للشؤون الداخلية او الخارجية لدولة أخرى من دون ان يكون لهذا التعرض أي سند قانوني، وذلك من اجل إلزام هذه الدول باتباع ما تمليه عليها من شؤونها الخاص))^(٤٣)،

ويرى الفرنسي ((شارب روسو)) ((Charles Rousseau)) بان التدخل هو عبارة عن قيام دولة بتصرف يقتضي التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، والغرض منه اجبارها على تنفيذ او

عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بان الدولة المتدخلة تتصرف من موقع الهيمنة لفرض ارادتها و ممارسة الضغط بمختلف الاشكال كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري^(٤٤).

وثمة تعريف اخر للفقير المصري ((طلعت الغنيمي)) الذي يرى بان التدخل هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة، ويحصل هذا التدخل بحق او بدون حق ويمس الاستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية للدولة المعنية، ويضيف ايضاً ((التدخل عدة اشكال من حيث وسائله ودرجة شدته))^(٤٥).

اما الفقيه الروسي الذي يرى ان التدخل هو عبارة عن فرض إرادة، وصورة من صور انتهاك السيادة، حيث عرف ((كورفين Korovin)) التدخل على انه ((إحلال دولة بسلطتها محل دولة أخرى، بقصد تحقيق إثر قانوني لا تستطيع الدولة الأخيرة او لا ترغب في تحقيقه وان التدخل يمكن ان يتخذ صور تدخل مسلح او غير مسلح))،

اما الفقيه (لازيرف Lazare) فقد عرف التدخل على انه التدخل العسكري المباشر والتدخل غير المباشر الذي عن طريقه ادخال القوات العسكرية في إقليم دولة اخرى الذي تطور في الفترة الخيرة بسبب تصاعد الوعي الثوري للجماهير))^(٤٦).

من خلال ما تقدم يمكن القول ان التدخل هو تعرض دولة من الدولة اخرى في امورها الداخلية والخارجية من دون وجود سند قانوني ويهدف هذا التدخل الى محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة او اجبارها على اتباع امر معين في شأن من شؤونها الخاصة.

ثانياً- صورة التدخل الدولي

ثمة صور واشكال للتدخل الدولي حيث قسم الفقهاء . هذه حسب نظرية ورأيه وهي كالتالي^(٤٧):

١- صور التدخل الدولي:

أ- التدخل المباشر وغير المباشر.

ب- التدخل في الشؤون الداخلية او الشؤون الخارجية.

ج- التدخل العسكري المسلح والتدخل غير المسلح.

أ- التدخل المباشر والتدخل غير المباشر: يعدُّ التدخل المباشر والتدخل الغير مباشر من اهم وأبرز صور التدخل حيث ان:

الأول: التدخل المباشر: يعدُّ من اهم وأبرز أنواع التدخلات التي عرفها المجتمع الدولي منذ نشأته وخلال تطوره وما زال المجتمع الدولي المعاصر يعرف هذا النوع من التدخل على انه ربما يكون أكثر حدة وخطورة، كونه من أخطر الوسائل التي تهدد الامن والسلم الدوليين، ويتم التدخل المباشر باستعمال القوة المسلحة والمشاركة المباشرة في العمليات العسكرية كتقديم الأسلحة والعتاد الحربي سواء اكان للحكومات او للثوار في حالات الحرب الاهلية او تقديم المساعدات العسكرية لدولة ما في نزاع مع دولة أخرى^(٤٨).
الثاني: التدخل غير المباشر: وهذا النوع لا يقل خطورة عند التدخل المباشر يكون عن طريق الاعمال الآتية^(٤٩):

١- استعمال حكومة احدى الدول لمعارضى الدولة التي تعرضت لتدخل عن طريق تحريضهم واثارتهم ضد حكومة بلادهم واحداث اضطرابات وتغذية نار الحرب الاهلية في البلاد.

٢- تقديم المساعدات لهؤلاء المعارضون للقيام بنشاطات تززع الامن والاستقرار كالأسلحة والمال والمؤونة وتنظيمهم وتدريبهم في أراضيها او في اراضي دولة أخرى.

٣- قيام حكومة دولة اجنبية بتشجيع نشر الدعايات من صحفها واذاعتها ضد دولة أخرى، وذلك بالسماح لمواطنيها او لمواطني الدولة ضحية التدخل بالقيام بهذه الاعمال^(٥٠).

ب- التدخل في الشؤون الداخلية او الشؤون الخارجية ان لكل صورة من صور التدخل له مميزاته وخصائصه تظهر بعد دراسة كل نوع كمائلي^(٥١):

الأول: التدخل في الشؤون الداخلية: وهو ذلك التدخل الذي يكون منصباً على ما يجري داخل الدولة حيث تعددت وجهات النظر حول تحديد مفهوم ما يعرف بالشؤون التي يكون من صميم السلطات الداخلي لدول او ما يعرف ((المجال المحفوظ للدول)). اما عن اهم المسائل التي ينبغي عدم التعرض لها وهي^(٥٢):

١- شكل الدولة السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والدستوري.

٢- المسائل الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية.

٣- لغة الدولة ومعتقداتها وشخصيتها الثقافية والدينية.

وبمقتضى اتفاقيات تبرمها الدولة مع مجموعة دول تكون بذلك ملتزمة بعدم خرقها ولا يجوز لاي دولة التعرض لهذه المسائل، واي انتهاك لها يعد ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية.

الثاني: التدخل في الشؤون الخارجية: ان الهدف من التدخل في الشؤون الخارجية لدولة ما هو لتغيير سياستها الخارجية التي من أهمها^(٥٣):

١- إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية.

٢- تأييد الكفاح التحرري ضد الاستعمار.

٣- الانضمام الى الاحلاف والتكتلات الدولية.

واعتادت كثير من الدول ان تترجل في هذه المسائل، تبعاً لمصالحها، وتقدم الدولة المتدخلة على ممارسة كل أنواع الضغوط لإرغام الدول المتدخل في شؤونها على التخلي عن هذه السياسة، ويكون ذلك عادة من التدخل من طرف دولة كبرى^(٥٤).

ج- التدخل العسكري المسلح والتدخل غير المسلح:

ويأخذ التدخل شكلين وكما يلي:

الأول: التدخل العسكري المسلح: يعدُّ استعمال القوة المسلحة صورة من صور التدخل ومن اهم الوسائل التي ربما تلجأ اليها الدولة لفرض ارادتها على دولة أخرى، وكثيرا ما كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة

وسلطة اعلى واقوى من الدول الأخرى، لتصبح القوة العسكرية تستعمل لتحقيق مصالح الدول التي تمتلكها، على الرغم من رفض القانون الدولي استعمال القوة او التهديد بها او التلويح باستخدامها وذلك بموجب المادة ٢ في فقرتها ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٦٢٥)، لكن الدول اعتادت على اللجوء اليها مرات عديدة، كما بدا ذلك ضرورياً لتحقيق مصالحها الحيوية^(٥٥).

الثاني: التدخل غير المسلح: تلجأ الدول الى عدم استعمال القوة العسكرية خصوصاً في الظروف الراهنة بسبب ان هذا الموضوع يثير مقاومة واعتراضاً شديدين، وبالتالي فإنه يتسبب في حدوث النزاعات، اما عن اهم صورته فهي^(٥٦):

- ١- عدم الاعتراف بالدولة والحكومة: حيث ان ذلك يسبب خسائر كبيرة للدولة.
- ٢- الضغوط السياسية او التدخل السياسي: ويتم من خلا طلبات تمليها وتفرضها الدولة المتدخلة على الدولة المتدخل في شؤونها سواء اكان ذلك بشكل علني ورسمي ام سري، ويكون التدخل بطلب كتابي او شفوي من الدولة المتدخلة، وربما يتحول الى تدخل عسكري او التهديد به إذا لم تستجيب الدولة المتدخل في امرها لطلبات الدولة المتدخلة^(٥٧).
- ٣- الضغوط الاقتصادية او التدخل الاقتصادي: وهو أحد اشكال التدخل الذي تمارسه الدولة على اقتصاد دولة أخرى، ويتم ذلك عن طريق فرض الحصار الاقتصادي كالحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا وعلى إيران، إضافة الى الحصار الذي فرضته المانيا وبريطانيا على فنزويلا عام ١٩٠٢^(٥٨).

اما عن الضغوط المالية فقد يتم اللجوء اليها من طرف الدولة المتدخلة ضد الدولة المراد الحصول منها على التنازلات، وتعتبر الضغوط المالية أكثر أنواع الضغوط فعالية لإرغام الدول على تغيير سياستها او ابقائها على ما هي عليه، اما عن صور الضغوط المالية فهي سحب القروض المالية وعدم تقديمها او

تقديمها بشروط مجحفة، وبصيغة لا تخدم مساع الدولة المواجهة اليها، او تجميد أموال الدولة او رعاياها المودعة في مصارفها (٥٩).

٢- اشكال التدخل الدولي: تبرز اشكال التدخل الدولي وذلك من خلال ابراز مدى تأثيرها على السيادة الوطنية وأثرها ايضاً على استقرار الدولة من خلا تأثيرها على الامن الوطني، وتحدد في ذلك ثلاث اشكال هي:

أ- الاهتمامات الإنسانية الكبرى وأثرها على السيادة الوطنية والامن الوطني.

ب- التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب.

ج- التدخل بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل.

أ- الاهتمامات الإنسانية الكبرى واثرها على السيادة الوطنية والامن الوطني: يعد مفهوم السيادة المطلقة الذي كان سائداً في السابق تصميماً قادراً على رفض التدخل في شؤون الدولة ومن أي جهة كانت سواء اكانت من جانب دولة او منظمة دولية، الا انه ومع التطور الذي حصل على صعيد العلاقات الدولية ثمة ظهور لما يعرف ب(الاهتمامات الإنسانية الكبرى) وهي قضايا حساسة اضافت وقيوداً على اعمال مبدأ السيادة، ولها اثار كبرى على الامن الداخلي والوطني وعلى مستقبل الدولة ووجودها لتشير بعد ذلك الى جدلية كبيرة حيرت فقهاء القانون الدولي وهي تقليص اطلاق الحقوق السيادية مع ظهور إشكالية حقوق الانسان ومشكلة الأقليات التي يستوجب التدخل من اجل حمايتها مما فرضه هذا التدخل قيوداً كثيرة على مبدأ السيادة، وهو ما سيتم توضيحه وعلى نقطتين: (٦٠)

الأولى: التدخل بحجة حماية حقوق الانسان وأثره الأمني: تعتبر حقوق الانسان في عالمنا المعاصر وسيلة وحجة تستخدمها الدول الكبرى بغية التدخل في شؤون الدول من اجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية.

يرى الفقيه الفرنسي (ابيز Briz) ان التدخل لحماية حقوق الانسان هو استخدام القوة من جانب احدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا الأخيرة مما يتعرضون له من اخطار ويستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة من خطر النظام السياسي الحاكم^(٦١).

يعرف الفقيه الروسي (روسيو Rousseau) التدخل الإنساني على انه ((الاعمال التي تقوم بها الدولة ضد سلطة اجنبية، بغرض وقف المعاملات غير الإنسانية المطبقة على رعاياها))^(٦٢).

ينشئ التدخل الإنساني حداً أساسياً لمبدأ التدخل وفي هذا الصدد يرى ((فيليب سوغان)) Philippe Seguin ((ان ذريعة حقوق الانسان انتجت تشريعاً للتدخل في شؤون الدول المنازعة في مشروعية الدولة الوطنية متجاهلة الصبغة الشمولية للسيادة الوطنية وترابطها وتكاملها^(٦٣))).

ويعد التدخل الإنساني أولى ذرائع انتهاكات سيادة الدولة وكان الرئيس الأمريكي الاسبغ ((بيل كلينتون)) سابقاً الى طرح مفهوم التدخل الإنساني عندما ذكر في خطابه الذي القاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (54) المنعقد في سبتمبر 1999، حيث قال ((ان على الدول ان لا تعتقد ان سيادتها الوطنية ستمنع المجتمع الدولي من التدخل لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان)) كما طالبت بذلك الدول الكبرى، وتم اقراره في اجتماعات الدورة(54) للجمعية العام للأمم المتحدة، وهاجمت خلال هذا الدورة المفهوم العام للسيادة وطالبت بتعديل مفهوم السيادة على نحو يفسح المجال فيه للتدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة تتهم بانتهاكها لحقوق الانسان او ممارسة سياسة تمييزية ضد اية فئة من الفئات المكونة لشعبها^(٦٤).

استناداً لما سبق من احداث تم اعتبار مفهوم السيادة مفهوماً تقليدياً يحتاج الى التطور ليتمكن المجتمع الدولي منذ التدخل لحماية حقوق الانسان، وإيجاد مفهوم ((المحاسبين الدوليين)) كبدي لعند مفهوم سيادة الدولة القديم^(٦٥).

وقد بدأ عملياً بتغيير المفاهيم في نهاية التسعينات وفي حالة كوسوفو التي شهدت جرائم صارخه ضد الإنسانية مما وفر ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية كي تتدخل ولا يلاقي تدخلها أي ممانعة دولية في ذات الشأن^(٦٦).

الثاني: التدخل بحجة حماية الاقليات وتأثيره على السيادة الوطنية: يقصد بالأقليات هي ان هنالك مجموعة من الأشخاص يشتركون في ديانة او يتكلمون لغة او ينتسبون لقومية او رعايا دولة معينة اكتسبوا جنسيتها، على ان هؤلاء يشكلون نسبة قليلة قياساً بمجموع الشعب^(٦٧).

وقد عرفت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان التابعة للجنة حقوق الانسان بالام المتخذة بانها جماعات تابعة داخل شعب ما تتمتع بتقاليد وخصائص اثنية او دينية او لغوية معينة، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان، وترغب في دوام المحافظة عليها^(٦٨).

لقد أضحت مشكلة حماية الأقليات العرقية والدينية والثقافية واللغوية من المسائل التي تجرح مبدأ السيادة، وذلك بسبب وجود دول قليلة تحتوي على انسجام عرقي وثقافي وديني في مقومات نشؤها وأصبح لزاماً الاعتراف بحقوق هذه الاقليات^(٦٩).

ان مسألة الأقليات أصبحت تستدعي حماية خاصة داخل إطار الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وأصبح من الضرورة تدخل مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة، وتطبيق احكام الفصل السابع من الميثاق الذي اعطى مجلس الامن صلاحيته اتخاذ إجراءات عقابية، الا ان الصفة الغالبة على مجمل التدخلات التي نفذت من اجل حماية هذه الأقليات هي انعدام الموضوعية الامر الذي كان له الأثر السلبي على السيادة الوطنية ومضمونها^(٧٠).

من خلال ما تقدم يمكن القول ان حماية الأقليات وان تم تصنيفها ضمن الحركات الإنسانية الرامية الى تعزيز احترام هذه الفئة من الناس الا انها تمثل قيداً وارداً على مبدأ السيادة، ومن اجل الحد من الإجراءات العقابية غير المبررة التي تتعرض لها الأقليات أصبح من الضروري الحد من الحقوق السيادية

من أجل توفير مراقبة دولية لمثل هذه التجاوزات التي تساعد على إقرار حق أو واجب التدخل، مما يتسبب في إرباك مفهوم السيادة المطلقة وادخاله ضمن سياق محدود بالتوجه نحو سيادة (مرنة أو محدودة) (٧١).

ب- التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب: يعدُّ الإرهاب نوعاً خاصاً من العنف واستخدام القوة، ويهدف إلى خلق جو من الخوف والرعب والترجيع بين أكبر مجموعة من الناس، وقد تعددت المفاهيم والتعريفات حول هذا المصطلح فعلى الصعيد الأكاديمي، يعرف الإرهاب بأنه (الاستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات لإجبار المدنيين أو حكومتهم للاذعان لأهداف سياسية) أو هو (استخدام غير شرعي ولا مبرر للقوة ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهداف سياسية) (٧٢).

وقد عرفتة الأمم المتحدة بأنه (تلك الأعمال التي تعرض للخطر اروحاً بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية أو كرامة الإنسان) (٧٣).

أما خبراء الأمم المتحدة، فقد عرفوها الإرهاب على أنه (استراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث ايديولوجية، تتوخى أحداث الرعب داخل المجتمع لتحقيق الوصول إلى السلطة) (٧٤).

في حين نجد أن القانون الدولي يرى أن الإرهاب هو جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول (٧٥). وبهذا أصبحت ظاهرة الإرهاب التي تطورت بشكل كبير سواء من حيث الانتشار أو من حيث الوسائل المستخدمة، تشكل تهديداً حقيقياً لمصالح الدول، وخاصة بعد أحداث ١١:٩:٢٠٠١ التي كتبت الأحرف الأولى للمستقبل العالمي الحديدي، خيت وضحت هذه التحادث الحجر الأساس لنظام عالمي جديد يقوم على صراع محتدم بين قطبية، احداها ظاهر وتترأسه الولايات المتحدة الامريكية، وقطبي خفي وهو الارهاب (٧٦).

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها ذريعة جديدة تسمى مكافحة الإرهاب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وثمة شعار جديد أطلقتته الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يسمى الحرب الأهلية الأمريكية الإرهاب^(٧٧).

وقد اتبعت الإدارات الأمريكية إستراتيجيات عدة من أجل القضاء على المنظمات الإرهابية المعروفة عالمياً، ثم تحطيم قيادتها بالتعاون مع الحلفاء والأصدقاء والشركاء الإقليميين في تلك المهمة ومن صورها:



الشكل رقم (٣) يمثل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الارهاب

الأولى: التركيز على المنظمات الإرهابية المنتشرة عالمياً، وعلى الدول الداعمة للإرهاب.

الثانية: الهجمات الاستباقية واستراتيجية الدفاع قبل وصول للأراضي الأمريكية.

الثالثة: تأييد الحكومات ((المعتدلة)) خاصة في العالم الإسلامي من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية^(٧٨).

تحت شعار ((من ليس معنا فهو ضدنا)) شعار أطلقه الرئيس الأمريكي جورج بوش، عقب أحداث ١١/ September / ٢٠١١ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ان كل دولة تعارضها ولا تتماشى مع سياستها فهي ستكون في خانة الدول الداعمة للإرهاب^(٧٩).

ان هجمات الحادي عشر من سبتمبر بلا شك هي هجمات إرهابية وتهديداً للسلام والامن الدوليين، وهذا ما اكدته قرارات مجلس الامن، وعلى الرغم من تصنيف الإرهاب في خانة تهديد الامن والسلام الدوليين، الا

انه لم يتم بمباشرة اجراء محدد بموجب الفصل السابع، الذي يقتضي تحديد الهجمة او الدولة التي ينبغي توجيه إجراءات القمع ضدها، وهذا لم يكن متاحاً بالنسبة للمجلس، حتى وان كان المتهم هو ((تنظيم القاعدة)) واكد القرار على حق الدول في ممارسة ((حق الدفاع عن النفس)) وهذا ما ترك الباب مفتوحاً لتعلن الولايات المتحدة الامريكية حربها على الإرهاب بالأسلوب الذي تراه مناسباً لها^(٨٠).
لقد كانت وجهة نظر القانون الدولي بالحرب على الإرهاب هي تبريرات تهدم المكاسب التي من اهمها^(٨١):

*- تحريم استخدام القوة.

*- احترام السيادة الوطنية.

*- عدم التدخل.

الا ان هذه الحرب ساعدت الولايات المتحدة الامريكية على اختراق حاجز السيادة الوطنية والتدخل السافر في شؤون الدول، لقد تم إضفاء صفة (الحرب العالمية ضد الإرهاب) (حسب تعبير وزير الدفاع الأمريكي ((دونالد رامسفيلد)) التي لا بد من ان تنتهي بانهزام القوة العسكرية المعادية وهذا ما يتطلب ضبط سياسي وأمني واستخباري طويل المدى، وهذا ما يعني تجاوز جميع المكتسبات التي حققها مبدأ السيادة القانونية للدول^(٨٢).

ج- التدخل الدولي بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل: تطور مفهوم التدخل الدولي كثيراً وبدأ يأخذ ابعاداً وحججاً تستند الى المحافظة على السلم والامن الدوليين، وبما ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر نفسها أكبر دولة من حيث القوة، وهي واحدة من الدول الأعضاء في مجلس الامن وتتمتع بحقها في (الفيتو)، فقد استأثرت بحجة نزع أسلحة الدمار الشال للتدخل في شؤون الدول بهدف تحقيق أغراض سياسية واستراتيجية وما حصل للعراق يعد دليلاً دامغاً على ذلك^(٨٣).

لقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية امام العالم اتهاماً للعراق بامتلاكه لأسلحة دمار شامل يهدد المصالح الأمريكي في الخليج، وهذا ما صورته الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها بريطانيا لشن حرب على العراق، وهذا ما دمر الامن الوطني العراقي ونزع السيادة الوطنية، ليتضح في ما بعد ان ذلك محض افتراء وكذب وتضليل وهذا ما اكده نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق ((بول دولفويتز)) بان فكرة أسلحة الدمار الشامل كانت مطلوبة لأغراض بيروقراطية إضافة الى تصريح وزير الدفاع الأمريكي ((بان العراق ربما قد دمر الأسلحة قبل الدخول الى العراق))^(٨٤).

وتكون الولايات الأمريكية قد سعت لإيجاد نظام عالمي جديد يتجاوز مبدأ السيادة ويبيح حق الاستيلاء وحكم الدول، تحت مبررات منها امنية واخر إنسانية وهي مبررات ذات طبيعة متناقض بشكل واضح بين الاحتلال العسكري واستعمار الشعوب والادعاء بنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان.

الهوامش:

(١) السيد احمد عمر، اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٥٦، الشهر الخامس ٢٠٠٠، ص ٧٣.

(٢) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨، ص ٥٢.

(3) Jan Art Schulte. Global capitalism and the state، International Affairs ،vol73،No3 January 1997 ،pp46-47.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم، العولمة والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد ٢٧، ١٩٩٧، ص ١٩٠.

(٥) زيغينو بروجنسكي، الفوضى الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ط١، ص ٢٢.

(٦) نقلا عن السيد أحمد عمر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤

(٧) عبد العزيز المنصور، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧١

- (٨) عبد الكريم بكار، العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها، عمان، دار الاعلام للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ط١، ص٦٣
- (٩) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.
- (١٠) حسن البزاز، عولمة السيادة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢، ط١، ص٧٢
- (١١) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية تحديات العولمة، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٠، ط١، ص٦٢
- (١٢) يوسف بعطيش، مقال منشور في المركز الديمقراطي العربي، في ٢٠٢٠:٤:٢٦، وعلى شبكة المعلومات العلمية على الرابط التالي: <https://democraticac.de: p=66031>
- (13) Chantal Mouffe the populist challenge on the site Date of view: 22:04:2019
<https://opendemocracy.net/en/democraciabierty/populist-challenge>
- (١٤) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.
- (١٥) صباح صاحب العريض، سياسة الاتحاد الأوروبي حيال المشرق العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٦، ص ١٢٢
- (١٦) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- (١٧) محمد زهير عبد الكريم، سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٢٠:٥:١٦، ص ١٥
- (١٨) محمد زهير عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.
- (19) David Jacobson. Rights across Borders: Immigration and Decline of Citizenship (Baltimore: Johns Hopkins University press, 1996) cited in s. saskia, losing control? Ibid, 95.
- (٢٠) سعيد الصديقي، حقوق الانسان وصدور السيادة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٥٠، الرباط أيار: مايو: ٢٠٠٣، ص ٩٣-٨١
- (٢١) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
- (٢٢) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢

- (٢٣) خليل رود ريك إيليا آبي، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الفعالية وحقوق الانسان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠٠٩، ص٨٥.
- (٢٤) حسين عبد الله العابد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية عمان-أريد، عالم الكتاب الحديث، ط١، 2010، ص٧٣.
- (٢٥) عامر مصباح، الهجرة غير الشرعية، إطار نظري، مجلة الفكر والمجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد٣، ٢٠١٠، ص٦١.
- (*) (تعريف الأناكرية): كلمة يونانية قديمة تعني (اللاسلطة) وتشير الى حالة البلد الذي يعاني حالة التفتك وسقوط المركزية مما يؤدي الى صعود قوى مختلفة محدثة الفوضى والحرب الاهلية كما اتخذ بعض المفكرين مسمى الاناكرية بمعنى اللاسلطوية.
- (٢٦) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.
- (٢٧) علي حسين حميد وسيف حيدر الحسيني، طروحات ميكافيلية معاصرة ((استراتيجية دور الدولة العابثة نموذجاً))، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠٢٠:٧:١٤، ص٥.
- (٢٨) علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، بغداد، دار عدنان، ٢٠١٥، ص١٢٣.
- (٢) ونام شاكر غني، لمحات من الفكر السياسي الميكافيلي، مجلة التراث العلمي والعربي، جامعة بغداد، العدد ٤٠، ٢٠١٩، ص٣٢٣.
- (٣٠) هنري -كسنجر، قبل نهاية هذا القرن هل ستحكم ست دول العالم، مجلة عالم السياسية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، العدد٢، كانون الأول ١٩٩١، ص٩١.
- (٣١) بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٨، ١٩٦٧، ص١٠.
- (٣٢) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات، البحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٥.
- (٣٣) سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، جامعة القادسية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية العدد ١، ٢٠١٥، ص٨٥.

- (٣٤) علي حسين حميد وعلي زياد عبد الله، يتواستراتيجيا الصراع في الشرق الأوسط نحو بعد جديد لدراسة العلاقات الدولية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط١، ٢٠١٩، ص٩٥.
- (٣٥) عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والاهداف والتداعيات، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص٤١.
- (٢) علي حسين حميد وسيف حيدر الحسيني، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .
- (٣٧) يزيد الصايغ، تهجين الامن في جيوش، مليشيات وسيادة مقيدة، مؤسسة كارنيغي، ٢٠١٨ شبكة المعلومات العالمية:
[Https://carnegie-mec.org/2018/2/05:qr-pub77880](https://carnegie-mec.org/2018/2/05:qr-pub77880)
- (٣٨) خضير إبراهيم سلمان عبد الغني محمد عبد العزيز، اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين ١٩٨١-٢٠١٢، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٣٥، العدد ٣٦، ص١٣٢
- (٣٩) باقر جواد كاظم، الرؤية الامريكية لاعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ١٨، ٢٠٠٩، ص١٣٠.
- (٤٠) أبو بكر الدسوقي، أمريكا والإرهاب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الاهرام، العدد ١٤٦، ٢٠٠١، ص٩٩.
- (٤١) نعوم تشومكي، الهيمنة ام البقاء، السعي الأمريكي للسيطرة على العالم، ترجمة، سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤، ص١٩.
- (٤٢) عبد الله يوسف سهر محمد، الامن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط، دراسة في تطور العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية، الاهرام العدد ١٦٠، ٢٠٠٦، ص١٤.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) تميم حسين محمد التميمي، السياسة الأمنية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وآفات المستقبل، رسالة ماجستير غير منثور، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص٦٦.
- (٤٥) محمد رياض، الولايات المتحدة الامريكية في الميزان الجيوبولتيكي والغربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الاهرام، العدد (١٥٩)، ٢٠٠٥، ص٤٦.
- (46) Immanuel Wallerstein ،The Eagleas Crash land، Foreign Policy، July ،2002 ،p.46

- (٤٧) سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل في ليبيا في إطار نظرية التدخل ومسؤولية الحماية، القادسية للقانون والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٧٩.
- (٤٨) شذى زكي ومالك محسن خميس، مشروعية التدخل الدولي في الإزمات الداخلية مجلة السياسة الدولية (٢٥:٢٦) ص ٤٩٠.
- (٤٩) شذى زكي ومالك محسن خميس، مصدر سبق ذكره ص ٤٩١.
- (٥٠) حسان حسين حسان، التدخل الدولي الإنساني في القانون الولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة، ٢٠٠٤، ص ٢١٧.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
- (٥٢) فتوح أبو ذهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (٥٣) رشا ظافر محيي الدين، دور القانون الدولي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٢٢، ١٠١٧، ص ٤٧.
- (٥٤) خليل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
- (٥٥) وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الإرهاب التدخل الدولي في العراق نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٤، ٢٠١٦، ص ٢٣٠.
- (٥٦) عادل حمده عثمان، التدخل الإنساني يبين الاعتبارات القانونية و الاعتبارات السياسية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٤٤٣.
- (٥٧) غسان الجندي، القانون الدولي لحقوق الانسان، عمان، مطبعة عبير، ١٩٨٩، ص ١٦٧.
- (٥٨) هانز كوسكر، مفهوم التدخل الإنساني في اطار سياسيات القوة الحديثة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة العدد ٨ سنة ٢٠٠٢، ص ١٤.
- (٥٩) علي إبراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، القاهرة، دار النهضة، ط ١، ١٩٩٥، ص ٣٣.
- (٦٠) عبد علي محمد سوادي، التدخل الإنساني وقواعد القانون الدولي، مجلة رسالة الحقوق، المجلد، ٩، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ١٠.
- (٦١) عماد الدين عطا الله المحمد، التدخل الإنساني في مضوء مبادئ واحكام القانون الدولي العام، دمشق، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

- (٦٢) نقلا عن حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الافاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٢)، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.
- (٦٣) نقلا عن محمد بو بوش وآخرون، أثر التحولات الدولية الراهنة، على مفهوم السيادة الوطنية سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٢)، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.
- (٦٤) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (٦٥) حافظ عبد الرحيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.
- (٦٦) هانز كوشكر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.
- (٦٧) سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الانسان، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ط١، ص ٣٠٢.
- (٦٨) نواف كنعان، حقوق الانسان، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ط١، ص ٢١١.
- (٦٩) حسان حسين حسان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨.
- (٧٠) جونثان تشارلي، التدخل الإنساني الوقائي في كوسوفه تدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسونو، ترجمة، الطاهر بو سحاية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٤٠-٤٢.
- (٧١) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية التحديات العالمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.
- (٢) هشام حكمت عبد الستار وآخرون، علم الاجتماع السياسي، ط ١، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠١٩، ص ٢٩٣.
- (٧٣) فتوح أبو دهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- (٧٤) محمد المصالحة، التطورات في البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص ٧٤.
- (١) خليل حسين، مكافحة الإرهاب الدولي والاتفاقيات والقرارات الدولية، دمشق، منشورات الحلبي الحقوقية ط ١، ٢٠١٢، ص ١٥.
- (٧٦) شانثال دو جونغ ادوارد، محاربة الإرهاب، مجلة الثقافة العربية، الكويت، العدد ١٢٥، ص ٦٥.
- (٧٧) حافظ عبد الرحيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
- (٧٨) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير، الدول الوطنية والتحديات العالم الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

- (٧٩) فتوح أبو ذهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (٨٠) فتوح أبو ذهب هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
- (٨١) حافظ عبد الرحيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
- (٨٢) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.
- (٨٣) جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب واحكام القانون الدولي العام، عمان، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٢٧.
- (٨٤) وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الإرهاب، التدخل الدولي في العراق نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.